

مصر

في عام 2012، حققت مصر تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. نشرت الحكومة نتائج دراسة استقصائية وطنية حول عمالة الأطفال في عام 2010، وقامت بمحاكمة أول حالات الإتجار بالأطفال تحت قانون مكافحة الإتجار بالبشر لعام 2010، وأنشأت آلية لإحالة ضحايا الإتجار، وقدمت دورات تدريبية للمسؤولين حول عمالة الأطفال والإتجار بهم. ومع ذلك، لم تعالج الحكومة الثغرات في الإطار القانوني وإنفاذ القانون لحماية الأطفال، وخاصة الأطفال الذين يعملون في الزراعة والخدمة المنزلية الخطرة. لا يزال الأطفال ينخرطون في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك هذه القطاعات.

وبناءً على التقارير الواردة، فإن من شأن الإجراءات التالية أن تعزز القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في مصر:

سنة اقتراح الإجراءات	الإجراءات المقترحة	المجال
2009، 2010، 2011، 2012	وضع قيود وتوفير حمايات قانونية مثل الحد الأدنى لسن العمل وساعات عمل محدودة للأطفال الذين يقومون بأعمال تعود لعائلاتهم في التجارة، والخدمة المنزلية، والزراعة.	القوانين واللوائح
2009، 2010، 2011، 2012	التأكد من أن قوانين حظر مشاركة الأطفال في الأعمال الخطرة وأنشطة العمل التي تعرضهم للاستغلال الجسدي والنفسي، أو الجنسي، أو المخاطر الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية، أو المخاطر الميكانيكية، هي قوانين شاملة وتوفر الحماية للأطفال من هذه الأخطار المحتملة.	التنسيق والإنفاذ
2011، 2012	ضمان أن يتم إعادة تفعيل الآليات الجوهرية المتعلقة بالتنسيق والإنفاذ والتي تهدف إلى الحماية من عمالة الأطفال، وضمان استمرارية هذه الآليات في العمل خلال هذه الفترة الانتقالية للحكومة.	التنسيق والإنفاذ
2011، 2012	تشكيل لجان لحماية الأطفال في جميع المحافظات، وضمان تلقيها للتدريب والموارد.	التنسيق والإنفاذ
2010، 2011، 2012	جعل بيانات الإنفاذ الخاصة بعمليات التفتيش ومخالفات عمالة الأطفال متاحة للجمهور.	التنسيق والإنفاذ
2012	زيادة قدرة التفتيش على عمالة الأطفال للتحقيق في انتهاكات عمالة الأطفال بشكل فعال.	التنسيق والإنفاذ
2012	تطوير آليات الرصد والإنفاذ لحماية الأطفال العاملين كخدم في المنازل، أو في الزراعة في مزارع خاصة، أو في الشركات غير المسجلة والتي تعمل خارج نطاق اختصاص هيئة تفتيش العمل.	التنسيق والإنفاذ
2012	ضمان عدم تعرض ضحايا الإتجار، ولا سيما الأطفال، إلى المعاملة كمجرمين و ألا يتعرضوا للإيذاء من قبل الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون.	التنسيق والإنفاذ
2011، 2012	التأكد من أن البيانات الخاصة بإنفاذ الحكومة لقوانين الإتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، وخاصة ما يتعلق بالتحقيقات في حالات الأطفال الذين يتم بيعهم لأغراض الزواج	التنسيق والإنفاذ

سنة اقتراح الإجراءات	الإجراءات المقترحة	المجال
	المؤقت، متاحة للجمهور.	
2010، 2011، 2012	تطبيق أهداف الإستراتيجية الوطنية الأولى للقضاء على عمالة الأطفال، بما في ذلك انعقاد لجنة التسيير لإتمام ونشر وتطبيق خطة العمل الوطنية للقضاء على عمالة الأطفال.	السياسات
2010، 2011، 2012	توسيع السياسات لضمان حصول جميع الأطفال على التعليم المجاني، ويشمل ذلك معالجة التكاليف الباهظة للرسوم المدرسية واللوازم التي تمنع العديد من الطلاب من إكمال تعليمهم، ولا سيما الفتيات.	
2012	إجراء مسح لدراسة مدى انتشار عمالة الأطفال في الخدمة المنزلية	
2009، 2010، 2011، 2012	تطوير أو توسيع البرامج التي تعالج أسوأ أشكال عمالة الأطفال، مع التركيز الخاص على الأطفال الذين يقومون بأعمال الزراعة والخدمة المنزلية الخطيرة.	البرامج الاجتماعية
2010، 2011، 2012	توسيع البرامج لوقاية وحماية الأطفال من الإتجار والاستغلال الجنسي، بما في ذلك الفتيات اللاتي يتم استغلالهن من خلال الزواج المؤقت.	
2012	تمديد الخطة الاستراتيجية للتعليم لما بعد عام 2012 وتوسيع أنشطتها لتوفير التعليم المجاني لجميع الأطفال.	
2010، 2011، 2012	تقييم الآثار المحتملة للبرامج الحالية - الاجتماعية والتعليمية و برامج تقليص الفقر، على عمالة الأطفال بهدف التوسع في البرامج الفعالة لتقليص أسوأ أشكال عمالة الأطفال بدرجة أكبر.	